الأمم المتحدة
A/HRC/62/54
الجمعية العامة
Distr.: General
13 May 2026
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والستون
15 حزيران/يونيه – 10 تموز/يوليه 2026
البندان 3 و5 من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية
هيئات وآليات حقوق الإنسان

أثر نظم الذكاء الاصطناعي على الحكم الرشيد

دراسة أجرتها اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان*

موجز

في هذه الدراسة، المقدمة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 5/57، تبحث اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان تأثير نظم الذكاء الاصطناعي في الحكم الرشيد.

وتحدد اللجنة الاستشارية السبل التي يمكن أن يسهم بها الذكاء الاصطناعي في تحسين تقديم الخدمات العامة، وتعزيز الشفافية وجهود مكافحة الفساد، وتشجيع المشاركة الشاملة للجميع. وتبحث المخاطر المحدقة بحقوق الإنسان والناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال إدارة الشأن العام، ولا سيما المراقبة الجماعية، والتمييز الخوارزمي، والغموض الذي يكتنف عملية اتخاذ القرار آلياً، والتلاعب ببيئة المعلومات، ونزوح العمالة، والأضرار البيئية. وتبحث الدراسة أيضاً كيف أن تركيز تطوير الذكاء الاصطناعي في يد عدد محدود من الجهات الفاعلة ينطوي على خطر ترسيخ أنماط التبعية الرقمية، وتؤكد على ضرورة مشاركة جميع الدول مشاركة شاملة ومتكافئة في صوغ القواعد والمعايير المنطبقة.

وتقدم اللجنة الاستشارية توصيات تهدف إلى ضمان أن يظل استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال إدارة الشأن العام متوافقاً مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان ومبادئ الحكم الرشيد.

* اتُّفق على نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدِّمة لها.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدّمة

ألف- الولاية

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 5/57، إلى اللجنة الاستشارية أن تُعِد دراسة عن أثر نظم الذكاء الاصطناعي على الحكم الرشيد، مع الإشارة بوجه خاص إلى المجالات التي يمكن أن تسهم فيها نظم الذكاء الاصطناعي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال الحكم الرشيد، والمجالات التي تشكل فيها هذه النظم تحدياً للحكم الرشيد وحقوق الإنسان، مع تسليط الضوء على الممارسات الجيدة في جميع أنحاء العالم بشأن سبل تطوير نظم الذكاء الاصطناعي ونشرها واستخدامها وإدارتها، باتباع نهج قائم على تقييم المخاطر، لتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال الحكم الرشيد، مع تحديد الضمانات اللازمة.

2- وأنشأت اللجنة الاستشارية، في دورتها الثانية والثلاثين، فريق صياغة يتألف من مزنة بنت عمير العمير، ونيكول أميلين، وجوزيف جيرار أنغوه، وإدوارد أمواكو أسانتي، وبوم - سوك بايك (مقرراً)، ورابح بوداش، وإينياسيو دي كاساس، وريفا غانغولي داس، وأليساندرا ديفولسكي، وفيرونيكا فيكفاك، وجويل ميجور، وأفسانه ناديبور، ورن ييشنغ، وباتريسيا ساسنال، وفاسيليس تزيفيليكوس (رئيساً)، وفرانس فيليون.

باء- نطاق الدراسة

3- تتناول هذه الدراسة مسألة الأخذ بالذكاء الاصطناعي في مجال إدارة الشأن العام وآثارها على حقوق الإنسان. وبناءً على ذلك، لا ينصب التركيز على حوكمة الذكاء الاصطناعي في حد ذاتها، وإنما على السبل التي قد تعزز بها نظم الذكاء الاصطناعي حقوق الإنسان أو تعوقها لدى استخدامها من جانب السلطات العامة. وتستكشف الدراسة الشروط الواجب توافرها لكي يتمكن الذكاء الاصطناعي من دعم الحوكمة في الوفاء بوعدها المتمثل في تحقيق الكفاءة والشفافية. ويفترض التقرير أن استخدام الذكاء الاصطناعي، ما لم يستند إلى الالتزامات المتعهد بها في مجال حقوق الإنسان، ينطوي على مخاطر إفساح مجالات جديدة لارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان تتجاوز نطاق آليات الانتصاف التقليدية.

4- ويتتبع هذا التحليل تطور الإطار الذي وضعه مجلس حقوق الإنسان والذي يربط الحكم الرشيد بحقوق الإنسان، بدءاً من قراره 11/7 (2008) وانتهاءً بقراره 5/57 (2024)، مما يدل على الاعتراف المتزايد بأن هذين العنصرين ليسا مجرد عنصرين متكاملين، بل هما عنصران يسهم كل منهما في تكوين الآخر. ويبحث كيف يشكل الذكاء الاصطناعي تحدياً لقدرة هذا الإطار الراسخ على التكيف. فعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي والنظم الخوارزمية يمكن أن يعززا قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما من خلال تحسين تقديم الرعاية الصحية، وتوسيع نطاق الحصول على التعليم، وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية، فإن هذه النظم تمكِّن في الوقت نفسه من ممارسة مراقبة غير مسبوقة وتنذر بترسيخ أنماط التمييز. وعلاوة على ذلك، فإن الاستعاضة عن الإجراءات الإدارية الشفافة بعمليات حوسبية غامضة قد يعرقل المراجعة الإدارية والقضائية الفعالة ويقوض الحق في سبيل انتصاف فعال.

5- وتتضمن هذه الدراسة مناقشات الأمم المتحدة ومساهمات الأطراف المعنية، بما في ذلك 32 رداً على استبيان اللجنة الاستشارية ورد من دول ومنظمات إقليمية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات أكاديمية[1]. ويضع هذا التحليل إطاراً شاملاً قائماً على الحقوق، يستند إلى مبادئ

(1) متاحة في: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/advisory-committee/impact-artificial-intelligence-systems-good-governance.

الانتصاف الفعال والمساءلة، ويؤكد، في جميع أنحائه، على ضرورة إدماج العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان في عمليات شراء الذكاء الاصطناعي وتصميمه ونشره في مجال الحكم العام، وضمان الشفافية الخوارزمية التي تتيح للأفراد المتضررين فرصاً مجدية لفهم القرارات الآلية والطعن فيها، فضلاً عن الالتزام بضمانات مؤسسية مُحكَمة كفيلة بكشف التحيز التمييزي وانتهاكات الخصوصية والمخالفات الإجرائية والتصدي لها. ويبحث التأثير غير المتناسب للذكاء الاصطناعي على الفئات السكانية المستضعفة، ويحلل كيف ينطوي غياب التدابير الاستباقية التي تكفل التصميم الشامل والمشاركة الفعالة على مخاطر تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. وبوجه عام، تتناول الدراسة سبل تحقيق الإمكانات التحوّلية للذكاء الاصطناعي من أجل حكم رشيد يضع حقوق الإنسان وكرامة الإنسان والمساءلة في صميمه.

جيم- الحكم الرشيد وحقوق الإنسان

6- تعرِّف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الحكم الرشيد بأنه العملية التي تقوم من خلالها المؤسسات العامة بإدارة الشؤون العامة، وإدارة الموارد العامة، وضمان إعمال حقوق الإنسان بطريقة خالية أساساً من سوء المعاملة والفساد[2]. وقد برز هذا الفهم عندما اعترفت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها 64/2000، اعترافاً رسمياً بالصلة بين الحوكمة والتنمية وكرامة الإنسان، مؤكدةً أن الحوكمة الشفافة والخاضعة للمساءلة والمستجيبة لاحتياجات الناس أمر أساسي لتعزيز حقوق الإنسان. وبناءً على ذلك، وعلى نحو ما أكده مجلس حقوق الإنسان، يُفهم الحكم الرشيد على أنه قائم على المشاركة وخاضع للمساءلة وشفاف ومتجاوب وفعال ومسترشد بسيادة القانون ومبادئ حقوق الإنسان[3].

7- وقد طور مجلس حقوق الإنسان منذ عام 2008 الإطار المعياري الذي يربط بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان تطويراً تدريجياً، معترفاً بأن الحكم القائم على الشفافية والمساءلة والمشاركة هو الأساس لتعزيز حقوق الإنسان، ومشدداً على أهمية مكافحة الفساد، وداعياً إلى اتسام الخدمة العامة بالمهنية واستنادها إلى الجدارة والتزامها بأعلى معايير النزاهة[4]. وفي الآونة الأخيرة، تناول المجلس التحديات التي يفرضها العصر الرقمي، معترفاً بأن الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيات الرقمية أمر أساسي للحصول على المعلومات والخدمات العامة والتعليم والعدالة، ورحب في الوقت نفسه بالابتكارات التكنولوجية الرامية إلى منع الفساد وكشفه ومكافحته، شريطة أن تكون مصحوبة بضمانات مناسبة لحماية البيانات والخصوصية[5].

8- أما قرار مجلس حقوق الإنسان 5/57، فقد شكل علامة فارقة من خلال إدراج الذكاء الاصطناعي رسمياً في جدول أعمال الحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وأقر بأن الذكاء الاصطناعي ينطوي على فرص ومخاطر على حد سواء، إذ أنه يوفر مزايا من قبيل مكافحة الفساد وتحسين تقديم الخدمات العامة، ويطرح في الوقت نفسه تحديات، من بينها التضليل الإعلامي، يمكن أن تقوض العمليات الديمقراطية. وحث المجلس الدول والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأطراف المعنية الأخرى على وضع استراتيجيات للتخفيف من المخاطر مع تعزيز التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. والأهم من ذلك، دعا المجلس الدول إلى تعزيز نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمّنة والموثوقة، بما يعود بالنفع على الجميع، مما يجسد مبدأ ضرورة الاسترشاد في تطوير الذكاء الاصطناعي بمبدأي الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، بما في ذلك الشفافية والإنصاف والمساءلة. وبموازاة ذلك، أنشأ الأمين العام الهيئة

(2) انظر https://www.ohchr.org/en/good-governance/about-good-governance.

(3) انظر، على سبيل المثال، قرارات مجلس حقوق الإنسان 11/7، و20/19، و8/25، و14/31، و6/37، و9/45، و5/51، و5/57.

(4) انظر قرارات مجلس حقوق الإنسان 11/7، و20/19، و8/25.

(5) انظر قراري مجلس حقوق الإنسان 9/45 و5/51.

الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي في عام 2023[6]. ويجسد «التعاهد الرقمي العالمي» الحاجة الملحة إلى ضمان أن يعزز الذكاء الاصطناعي حقوق الإنسان والمساواة وسيادة القانون، لا أن يقوضها.

ثانياً- الحكم الرشيد المدعوم بالذكاء الاصطناعي: الفرص والمخاطر بالنسبة إلى حقوق الإنسان

ألف- المساهمات الإيجابية للذكاء الاصطناعي في مجالي حقوق الإنسان والحكم الرشيد

1- تحسين تقديم الخدمات العامة وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

9- تكمن إحدى إمكانات الذكاء الاصطناعي المعترف بها كثيراً في مجال الحوكمة في قدرته على إحداث تحول في تقديم الخدمات العامة، مما يسهم في النهوض بإعمال جميع الحقوق، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فنظم الذكاء الاصطناعي قادرة على معالجة كميات ضخمة من البيانات وعلى الاضطلاع آلياً بالمهام المعقدة، مما قد يزيد من كفاءة الخدمات الإدارية ويسر الوصول إليها ومن قدرتها على تلبية الاحتياجات الفردية. وأعرب عدد من الدول والمراقبين الدوليين عن تفاؤل حذر بأن الذكاء الاصطناعي، إذا ما صُمم ونشر ونُظم على نحو مناسب، يمكن أن يدعم إلى حد كبير قدرات الحكومات في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية[7].

10- ويمكن تعزيز الحق في الصحة من خلال الابتكارات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي في مجال التشخيص الطبي وإدارة الصحة العامة[8]، مما يبين قدرة الذكاء الاصطناعي على تعزيز توافر الخدمات الصحية وجودتها، وهو التزام أساسي في إطار الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه[9]. ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز دقة التشخيص، ويرتقي بسير العمل في المستشفيات إلى أفضل مستوى، ويبسط عملية فرز المرضى، مما يجعل أنظمة الرعاية الصحية أكثر فعالية وإنصافاً[10].

11- وفي مجال التعليم، قد يسد الذكاء الاصطناعي الفجوات التعليمية ويحسن الإدارة المؤسسية[11]. ويمكن للمنصات التعليمية المعزَّزة بالذكاء الاصطناعي أن تعالج أوجه عدم المساواة من خلال مواءمة التدريس بما يناسب أنماط تعلم كل فرد واحتياجاته مواءمة آنية، مما يتيح إدماج من يواجهون صعوبات في سياق نظم التعليم الموحدة إدماجاً أفضل، بصرف النظر عن السن أو اللغة أو الإعاقة[12]. وتعد التطبيقات التي تحول المواد التعليمية إلى أشكال بديلة بمثابة أدوات مساعِدة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن للذكاء الاصطناعي أيضاً أن يدعم الإدارة التربوية من خلال تحديد الطلاب المعرضين لخطر التسرب من الدراسة، مما يتيح اتخاذ تدابير استباقية موجهة ويمكن المعلمين من تكريس مزيد من الاهتمام لاحتياجات كل طالب على حدة. وعندما تستند هذه الأدوات إلى نهج محوره الإنسان ويولي الأولوية لتكافؤ الفرص في الحصول على التعليم، فإنها تنطوي على إمكانية تضييق الفجوات في النتائج التعليمية وتعزيز

(6) حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسانية: التقرير النهائي (نيويورك، الأمم المتحدة، 2024).

(7) المساهمات المقدمة من البرازيل وسنغافورة وأوزبكستان ومؤسسة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية.

(8) المساهمات المقدمة من شيلي وكوبا وإكوادور.

(9) المساهمة المقدمة من Comisión de Derechos Humanos de la Ciudad de México and Mexico (لجنة حقوق الإنسان في مكسيكو).

(10) المساهمتان المقدمتان من شيلي وإكوادور.

(11) انظر A/79/520.

(12) المساهمتان المقدمتان من فنزويلا (جمهورية -البوليفارية) واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار.

مبدأ الحكم الرشـــيد المتمثل في تقديم خدمات شـــاملة للجميع محورها الإنســـان. غير أن تبني الذكاء الاصـــطناعي من دون تمحيص ينطوي على خطر مفاقمة الفجوات الرقمية وتقويض دور الإنســـان، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى المساس بالحق في التعليم المنصف والشامل للجميع[13].

12- ويمكن للذكاء الاصـــطناعي أن يحسّـــن إدارة برامج الرعاية الاجتماعية ويدعم بذلك الحق في الضـــمان الاجتماعي وفي مســـتوى معيشـــي لائق[14]. ويمكن لخوارزميات التعلم الآلي أن تحلل البيانات ذالت الصـــلة بالأسـرة المعيشـية تحليلاً سـريعاً لتحديد من هم في أشـد الحاجة إلى المسـاعدة أو لكشـف الأخطاء في توزيع الاستحقاقات. ويمكن أن تساعد الترجمة التحريرية والشفوية الآلية الأفراد في الوصول إلى العدالة والخدمات العامة. وإذا ما اتســـمت عملية التشـــغيل الآلي هذه بالشـــفافية، فإنها تســـاعد على ضمان وصول الموارد المحدودة إلى المستفيدين المستحقين بسرعة، مما يوجد مسارات أكثر فعالية لإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

13- ويمكن أن تؤدي معالجة الطلبات آلياً إلى تحسـين كفاءة المؤسـسـات وقدرتها على الاسـتجابة، وهما عاملان أساسيان للحكم الرشيد. وقد يؤدي دمج الذكاء الاصطناعي في العمليات الإدارية، مثل تقديم الإقرارات الضريبية وحساب الاستحقاقات، إلى تحسين الكفاءة وتمكين الموظفين من التركيز على الأعمال الأكثر تعقيداً التي تتطلب إحكام العقل فيها بقدر أكبر[15].

14- وبالإضـافة إلى الخدمات الفردية، يمكن لقدرات التحليل التنبؤي التي يوفرها الذكاء الاصـطناعي أن تيسـر الانتقال من الحوكمة التفاعلية إلى الحوكمة الاسـتباقية. فعلى سـبيل المثال، يمكن أن يسـاعد إدماج الذكاء الاصطناعي في إدارة الكوارث على التنبؤ بالأزمات مثل الفيضانات أو بتفشي الأمراض قبل وقوعه، مما يتيح للسلطات اتخاذ تدابير وقائية[16].

15- ويمكن اســـتخدام تكنولوجيا الذكاء الاصـــطناعي لدعم بعض مهام إنفاذ القانون والأمن القومي ومراقبة الحدود. فقد تساعد الأنظمة المعزَّزة بالذكاء الاصطناعي في التحقيقات الجنائية، على سبيل المثال من خلال التعرف على لوحات السـيارات، وقد تسـهم في الجهود الرامية إلى الكشـف عن الأنشـطة غير المشروعة. غير أنه لا بد من التشديد على أن استخدام الذكاء الاصطناعي في هذه المجالات يثير بعض أهم المخاوف المتعلقة بحقوق الإنســـان. فهذه التكنولوجيات تتطلب أطراً قانونية متينة تضـــمن الشـــفافية والمساءلة وامتثال المعايير الدولية لحقوق الإنسان امتثالاً تاماً[17].

16- وفي الممارسـة، تسـهم تطبيقات الذكاء الاصـطناعي هذه الحكم الرشـيد من خلال تعزيز صـوغ سـياسـات قائمة على الأدلة. وتُعزز تكنولوجيات الذكاء الاصـطناعي قدرة السـلطات العامة على اتخاذ قرارات سـريعة ومسـتنيرة وتخصـيص الموارد وفقاً للاحتياجات المتوقعة، مما يجسـد مبدأ الاسـتجابة، الذي يُعدّ عنصـراً أسـاسـياً من عناصـر الحوكمة المتمحورة حول الإنسـان. وفي حين أنه يجب تصـميم النماذج التنبؤية ونشـرها وإدارتها مع إيلاء الاعتبار الواجب للحق في الخصـوصـية ومبدأ عدم التمييز وغيرها من اعتبارات حقوق الإنســـان، فإنها تنطوي على إمكانات كبيرة لإحداث تحول في الإدارة العامة بطرق تعزز إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(13) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، *التقرير العالمي لرصد التعليم 2023: التكنولوجيا في التعليم – أداة بشروط من؟* (باريس، 2023).

(14) المساهمة المقدمة من إسبانيا.

(15) World Bank, Artificial Intelligence in the Public Sector: Maximizing Opportunities, Managing Risks (Washington, D.C., 2020).

(16) المساهمتان المقدمتان من كوبا ومنتدى جنيف لحقوق الإنسان.

(17) انظر A/HRC/60/45.

2- تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد

17- ويمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة مهمة لتعزيز الشفافية في مجال الإدارة العامة ويسهم بذلك في بناء ثقة الجمهور وتعزيز مساءلة المؤسسات الحكومية. فمن خلال الحد من نطاق السلطة التقديرية الفردية في اتخاذ القرارات الاعتيادية، ومن خلال إنشاء سجلات رقمية قابلة للتدقيق، يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي الجيدة التصميم أن تقلل من فرص الفساد وتيسر الكشف عن المخالفات[18]. ويمكن أن تسهم ابتكارات الحكومة الرقمية في منع الفساد وتعزيز المساءلة، شريطة احترام البيانات الشخصية والخصوصية على النحو الواجب[19]. وبوجه أعم، يمكن للتكنولوجيات الرقمية والناشئة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، أن تيسر التعاون الدولي في منع الفساد ومكافحته، شريطة أن يظل تطويرها واستخدامها متوافقين مع القانون الدولي المنطبق لحقوق الإنسان[20].

18- ويمكن للذكاء الاصطناعي أيضاً أن يعزز المساءلة من خلال تحسين حفظ السجلات وتحليل البيانات. وعادةً ما تسجل نظم الذكاء الاصطناعي التي يستخدمها القطاع العام كل إجراء يُتخذ ومدخلات البيانات التي تستند إليها القرارات المتخذة، مما يوفر سجل مراجعة شامل. ويمكن أن يردع ذلك عن ارتكاب المخالفات من خلال ضمان إمكانية تتبع القرارات وتوفير أساس للمراجعة في حالة تقديم استئناف أو شكوى. وتسعى المبادرات المتخذة في بعض الولايات القضائية حالياً إلى تصميم نظم ذكاء اصطناعي شفافة قادرة على شرح المنطق الخوارزمي، الأمر الذي يكفل أن تكون حوكمة الخوارزميات مكملة لسيادة القانون لا مقوضة لها[21].

19- ويمكن أن يزيد الذكاء الاصطناعي من تعزيز المشاركة المدنية والرقابة المستقلة ويؤدي، بالتالي، إلى تعزيز المساءلة. وتمكِّن سياسات البيانات المفتوحة، عند دمجها مع تحليلات مدعومة بالذكاء الاصطناعي، المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأطراف المعنية الأخرى من فحص كميات ضخمة من المعلومات العامة بحثاً عن مؤشرات على سوء الممارسة أو انتهاكات الحقوق. وقد شدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي بهذه الطريقة، بما في ذلك في رصد عمليات الشراء والتدفقات المالية غير المشروعة دعماً للحوكمة على نطاق أوسع[22].

20- ومع أن الذكاء الاصطناعي لا يمثل حلاً شاملاً لتحديات الحوكمة، فإنه يوفر سبلاً جديدة لتعزيز مبدأي الشفافية والمساءلة. ومن خلال هذه التطبيقات، يمكن للسلطات العامة اتخاذ خطوات مهمة في سبيل تعزيز النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد واحترام سيادة القانون.

3- أداة لتحقيق الاندماج والمشاركة والمساواة

21- من الجوانب الإيجابية الأخرى، قدرة الذكاء الاصطناعي على تعزيز الإدماج والمساواة في مجال الحوكمة. ويقتضي الحكم الرشيد أن تكون المؤسسات شاملة للجميع بحيث تتيح لجميع شرائح المجتمع، بما فيها الفئات المهمشة، التعبير عن آرائها وإمكانية الوصول إليها. ويمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في تذليل العقبات التي تواجهها هذه الفئات. فعلى سبيل المثال، يمكن للتقنيات المساعدة المدعومة بالذكاء

(18) Business at OECD, "Harnessing AI for integrity: opportunities, challenges, and the business case against corruption" (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris, 2024).

(19) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 5/51.

(20) مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، القرار 1/11.

(21) انظر https://e-estonia.com/estonia-and-automated-decision-making-challenges-for-public-administration.

(22) New Technologies for Sustainable Development: Perspectives on Integrity, Trust and Anti-Corruption (New York, 2021).

الاصطناعي أن تمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى المعلومات والخدمات العامة على قدم المساواة مع الآخرين، وذلك وفاءً بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمتعلقة بضمان إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات. ويمكن لهذه الأدوات أيضاً أن تعزز حق المجتمعات التي تجد صعوبة في التواصل مع الحومة بسبب حواجز اللغة أو الأمية في الوصول إلى المعلومات.

22- ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز المشاركة في العمليات الديمقراطية. ويمكن لهذه التطبيقات أن توسع نطاق الديمقراطية القائمة على المشاركة من خلال إتاحة قنوات إضافية يمكن للأفراد، بما في ذلك المجموعات الناقصة التمثيل في هياكل صنع القرار على مر، المساهمة من خلالها في الحوكمة. وقد شجع مجلس حقوق الإنسان هذه الابتكارات، مشيراً إلى أن التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تيسر المشاركة الشاملة في الحياة العامة، ودعا الدول إلى سد الفجوات الرقمية لكي يتسنى للفئات المهمشة المشاركة على قدم المساواة مع الآخرين[23]. وعلاوة على ذلك، يمكن لأدوات الترجمة ومعالجة اللغات المعزَّزة بالذكاء الاصطناعي أن تيسر المشاركة السياسية، بما في ذلك المشاركة في العمليات الانتخابية، للأشخاص المنتمين إلى أقليات لغوية في الدول المتعددة اللغات. غير أن المشاركة الفعالة من خلال هذه الأدوات تتوقف على تكافؤ فرص الاستفادة منها.

23- ويمكن للذكاء الاصطناعي أيضاً أن يساعد في تحديد أوجه عدم المساواة في تقديم الخدمات ومعالجتها. فمن خلال تحليل مجموعات البيانات الإدارية وغيرها من مجموعات البيانات ذات الصلة، يمكن للسلطات العامة تحديد الحالات التي تتسم بقصور منهجي في تلبية احتياجات فئات أو مناطق معينة من الخدمات، مثل الأحياء التي تعاني باستمرار من انخفاض فرص الوصول إلى الرعاية الصحية أو من طول أوقات استجابة خدمات الطوارئ، لتنهض بذلك بمبدأي المساواة وعدم التمييز[24]. وهذه التطبيقات، عندما تُنفَّذ بشفافية وبمشاركة المجتمع، تتماشى مع الحق في التنمية ومع الالتزام المشترك بعدم ترك أحد خلف الركب[25]. وينبغي أن تشارك المجتمعات المتأثرة مشاركةً فعّالة في استحداث نظم الذكاء الاصطناعي وحوكمتها، وألا تقف مكتوفة اليدين باعتبارها مجرد مجتمعات خاضعة للسياسات المعمول بها في هذا المضمار. غير أن هذه الفوائد ليست تلقائية بأي حال من الأحوال، بل تتطلب تصميم نظم الذكاء الاصطناعي نفسها وتدريبها بحيث تمنع تكرار التحيزات القائمة.

باء- الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان والحكم الرشيد

24- على الرغم من الإمكانات التي ينطوي عليها الأخذ بالذكاء الاصطناعي في مجال إدارة الشأن العام، فإنه يطرح تحديات ملحوظة فيما يتصل بحماية حقوق الإنسان. فبدون أطر قانونية متينة، وضمانات لحقوق الإنسان، ورقابة بشرية، قد تمكِّن نظم الذكاء الاصطناعي المراقبة الجماعية، وترسخ التحيزات المنهجية، وتقوض مراعاة الأصول القانونية، وتشوه الخطاب العام. وإن تُركت هذه المخاطر من دون التصدي لها، فإنها قد تقوض أسس الحكم الرشيد وسيادة القانون. ففي وصف الذكاء الاصطناعي بأنه تكنولوجيا محايدة إفراطٌ في التبسيط لأن تصميمه وتطبيقه قد يعكسان اختلالات القوة القائمة ويُضخّمانها.

1- تقويض الخصوصية من خلال المراقبة الجماعية واستغلال البيانات

25- إن مصدر القلق الأشد إلحاحاً بشأن حقوق الإنسان الذي يشكله الذكاء الاصطناعي في مجال الحوكمة هو تأثيره على الخصوصية[26]. فعادةً ما تعتمد نظم الذكاء الاصطناعي على جمع ومعالجة

(23) قرار مجلس حقوق الإنسان 23/47.

(24) انظر https://stories.undp.org/bending-the-ai-arc-towards-equity.

(25) الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي في عام 2023: *حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسانية*.

(26) انظر A/HRC/60/45.

كميات هائلة من البيانات الشخصية، بدءاً من صور الوجوه، ومروراً بتحديد المواقع الجغرافية ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي، وانتهاءً بالقياسات الحيوية المحددة للهوية، وهي نظم قد توسع نطاق قدرات المراقبة إلى حد كبير عندما تنشرها السلطات العامة. وتتميز تقنيات التعلم الآلي بقدرتها الفائقة على تحديد الأنماط عبر مجموعات البيانات الضخمة التي تبدو غير مترابطة ظاهرياً، مما يتيح ما يُعرف بـ«تأثير فسيفساء البيانات»، الذي يمكن من خلاله بناء تصنيفات شاملة للأفراد عن طريق تجميع المعلومات من مصادر متفرقة[27]. ومن السمات المميزة لهذه النظم قدرتها على استنتاج معلومات شخصية حساسة لم يكشف عنها الأفراد صراحةً. وقد خلصت هيئات قضائية في ولايات قضائية متعددة إلى أن بعض أنظمة التوصيف الجماعي تنتهك الحقوق الأساسية لأنها تتيح مراقبة المجتمعات المستضعفة مراقبةً سرية وغير متناسبة بلا شفافية كافية ولا مسوغ كاف، مما يؤكد الحاجة إلى ضمانات صارمة تكفل ألا ينتهك التصنيف الآلي الخصوصية أو يكرس التمييز.

26- وتثير هذه التطورات مخاوف شديدة بشأن الحق في الخصوصية، فضلاً عن دور الخصوصية باعتبارها حقاً أساسياً يتيح ممارسة حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الدين أو المعتقد. وتنطوي المراقبة المعززة بالذكاء الاصطناعي على مخاطر تقويض مناحي الحياة الخاصة الخالية من التدخل التعسفي لأن التعرف على الأنماط والتنقيب في البيانات على نطاق واسع يمكن أن يؤديا إلى مراقبة شاملة تتجاوز الحدود التقليدية لمبدأي الضرورة والتناسب[28]. فعلى سبيل المثال، تتيح المراقبة عبر شبكات الفيديو، مقترنةً بتقنية التعرف على الأشخاص من سمات وجوههم، تمكن من تتبع الأفراد في الأماكن العامة تتبعاً آنياً دون تدخل بشري مستمر وتشكل تدخلاً شديداً في الخصوصية، مما يقتضي أعلى مستوى من التبرير لأسباب تتعلق بالخصوصية وحماية البيانات.

27- ولا تقتصر مخاطر الذكاء الاصطناعي على الكاميرات. فقد أضحت السلطات تستخدم التعلم الآلي استخداماً متزايداً في تحليل مجموعات البيانات المدمجة، مثل البيانات الضريبية وبيانات الحماية الاجتماعية والمعلومات المتاحة لعامة الجمهور عبر شبكة الإنترنت، من أجل تحديد الأفراد الذين يُعتبرون مصدر خطر. وقد خلصت تحقيقات إدارية إلى أن المقارنة الآلية للبيانات الشخصية على نطاق واسع قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة تترتب عليها عواقب جسيمة، مما يسلط الضوء على السبل التي يمكن أن ينتهك بها التشغيل الآلي الخصوصية ومراعاة الأصول القانونية[29].

28- وبوجه أعم، تمثل المراقبة المعزَّزة بالذكاء الاصطناعي تحولاً نوعياً من الاعتراض الموجه القائم على الشكوك الفردية إلى التصفية الخوارزمية الواسعة النطاق، مما قد يعرض فئات سكانية بأكملها للتدقيق المستمر. وقد حذرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أن المراقبة العشوائية تقيد ممارسة حريتي التعبير وتكوين الجمعيات[30]. ذلك أن «الأثر المثبط» الناجم عن المراقبة الشاملة، الذي يؤدي إلى ثني الأفراد عن ممارسة حقوقهم المشروعة بسبب تصورهم لاحتمال التعرض لعقوبة أو لعواقب سلبية، هو أمر موثق توثيقاً جيداً، لا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير[31]. فعندما يدرك الأفراد أنهم قد يكونون خاضعين للمراقبة، يقل احتمال تعبيرهم عن آرائهم بحرية أو تكوينهم جمعيات. ويمكن للتحليلات التنبؤية أن تضاعف هذه المخاوف من خلال تركيز المراقبة على أحياء أو مجتمعات معينة استناداً إلى مؤشرات

(27) انظر A/HRC/48/31؛ و David E. Pozen, “The mosaic theory, national security, and the Freedom of Information Act”, *Yale Law Journal*, vol. 115, No. 3 (December 2005).

(28) انظر A/HRC/41/35.

(29) المساهمة المقدمة من معهد الحقوق الرقمية.

(30) انظر A/HRC/27/37.

(31) Anita R. Gohdes, Repression in the Digital Age: Surveillance, Censorship, and the Dynamics of State Violence (Oxford, Oxford University Press, 2024).

مرتبطة بالعرق أو الحالة الاجتماعية الاقتصادية، الأمر الذي يعزز الممارسات التمييزية ويقوض الخصوصية في الوقت نفسه.

29- والفئات المهمشة والمستضعفة معرضة للخطر بوجه خاص. فاللاجئون والمهاجرون يخضعون أكثر فأكثر لجمع بيانات القياسات الحيوية ولعمليات تقييم المخاطر المستندة إلى الخوارزميات[32]. وهي تكنولوجيات يمكن أن تؤدي إلى تمييز وإلى تقويض الخصوصية ومراعاة الأصول القانونية. وبالمثل، يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والناشطون السياسيون للخطر عند استخدام أدوات المراقبة الواسعة النطاق. وفي بيئة كهذه، تصبح الخصوصية شاغلاً جماعياً. فعندما تصبح المراقبة في كل مكان، يتقلص الحيز الديمقراطي المفسح للمعارضة بالنسبة للجميع. وقد دعا مجلس حقوق الإنسان إلى إجراء اختبارات شرعية وضرورة وتناسب صارمة لأي تدبير من تدابير المراقبة الرقمية[33]، ومع ذلك، فإن العديد من الممارسات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي تعمل في ظل أطر قانونية عفا عليها الزمن لم تستبق الإمكانات الحالية.

30- وبوجه عام، زاد الذكاء الاصطناعي من إلحاح الحاجة إلى حماية الخصوصية[34]. فالخصائص ذاتها التي تجعل هذه النظم قيِّمة للحوكمة تدفع أيضاً نحو توسيع نطاق جمع البيانات الشخصية ومعالجتها توسيعاً مستمراً، مما يشكل انتهاكاً مباشراً للحق في الخصوصية ويثبط ممارسة الحقوق الأساسية الأخرى. في غياب الضمانات الكافية، قيد يتحول تشغيل المراقبة آلياً إلى تشغيل الرقابة والضبط الاجتماعي آلياً، وهو ما يتعارض تعارضاً جذرياً مع الحكم الديمقراطي الرشيد.

2- التحيز والتمييز الخوارزميان: ترسيخ عدم المساواة

31- يتمثل مصدر القلق الكبير التالي في التحيز الخوارزمي، الذي تورث بموجبه نظم الذكاء الاصطناعي التحيزات المجتمعية أو تضخمها، وفي ما له من عواقب على الحق في المساواة وعدم التمييز. ويقتضي الحكم الرشيد تقديم الخدمات العامة واتخاذ القرارات بنزاهة، ومعاملة جميع الأفراد بإنصاف بصرف النظر عن العرق أو الجنس أو الدين أو الإعاقة أو أي سبب آخر من أسباب التمييز المحظورة. غير أن نظم الذكاء الاصطناعي ليست محايدة بطبيعتها، وغالباً ما تعكس أنماطاً تمييزية متأصلة في بيانات التدريب أو خيارات التصميم. ومن ثم، فإن استخدام هذه النظم في مجال الحوكمة قد يؤدي إلى تمييز منهجي قد يصعب كشفه والتصدي له من خلال سبل الانتصاف المتاحة مقارنة بالتمييز الناجم عن عمليات اتخاذ القرار البشرية التقليدية[35].

32- فقد لوحظت أدلة على وجود تحيز نظم الذكاء الاصطناعي التي يستخدمها القطاع العام في مختلف المجالات. ففي مجال العدالة الجنائية، أثارت أدوات تقييم المخاطر المستخدمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإفراج المؤقت، وإصدار الأحكام، والإفراج المشروط، مخاوف بشأن تفاوت نتائجها. ولوحظت مسائل مماثلة في أنظمة الفرز المتعلقة بالتوظيف، حيث قد يعاد إنتاج التحيزات المرتبطة بالنوع الاجتماعي أو الإعاقة، وكذلك في الخوارزميات المالية أو الإدارية التي قد تؤدي مؤشراتها البديلة، عن غير قصد، إلى المعاقبة على الفجوات في التوظيف أو إلى استهداف فئات معينة من دافعي الضرائب. وفي سياقات الحوكمة، قد تؤدي النماذج التي دُرِّبت على بيانات تعكس أوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية التاريخية إلى استهداف الشركات المملوكة للأقليات أو المجتمعات ذات الدخل المنخفض

(32) انظر A/75/590.

(33) قرار مجلس حقوق الإنسان 4/48.

(34) انظر A/HRC/48/31. انظر أيضاً A/HRC/61/68، الفقرتان 25 و26.

(35) انظر A/HRC/48/31؛ وA/HRC/54/70، الفقرة 24.

استهدافاً غير متناسب بالتدقيق[36]. وما انفكت الأطراف المعنية تحدد، في مساهماتها في هذه الدراسة، خطر أن يفاقم الذكاء الاصطناعي التمييز والفجوات في إمكانية الوصول، حيث تشير حالات عديدة إلى أن أوجه عدم المساواة الموجودة مسبقاً، سواء كانت مرتبطة بالعرق أو الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو النوع الاجتماعي أو الإعاقة أو الوضع من حيث الهجرة، آخذة في التفاقم بدلاً من التقلص. وهذا يتعارض مع واجب الدولة في منع الممارسات التمييزية والسعي لتحقيق المساواة الفعلية[37].

33- وتكمن الصعوبة الأساسية في الغموض. فالعديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي لا تعرض المنطق الذي تستند إليه بوضوح، ومفهوم النية لا ينطبق على الآلة. ونتيجة لذلك، قد يجد الأشخاص المتضررون صعوبة حتى في إدراك هذا التحيز، ناهيك عن تحديد المسؤولية أو الحصول على جبر. وأطر مناهضة التمييز التقليدية، التي كثيراً ما تركز على إثبات وجود تمييز متعمد، غير ملائمة للتعامل مع الأضرار المعقدة القائمة على البيانات. وبناءً على ذلك، تدعو العديد من التحليلات القانونية والمتعلقة بحقوق الإنسان إلى اتباع نهج قائم على النتائج، يركز على الآثار المتباينة[38]. فعندما تظهر نتائج سلبية ذات دلالة إحصائية بالنسبة إلى فئة محمية، ينبغي أن يؤدي ذلك إلى إجراء تدقيق وإلى فرض التزامات بتعديل النظام أو سحبه، بصرف النظر عن وجود نية من عدمه. وهذا النهج يتوافق مع الفهم الراسخ للتمييز غير المباشر. وبوجه عام، قد يشكل التحيز الخوارزمي تهديداً خطيراً لمبدأ عدم التمييز، مع إمكانية تعزيز أوجه عدم المساواة الهيكلية تحت ستار الموضوعية التكنولوجية.

3- مشكلة الصندوق الأسود: تقويض الشفافية ومراعاة الأصول القانونية والحق في الانتصاف

34- من التحديات الخطيرة الأخرى التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في مجال الحوكمة، غموض عملية اتخاذ القرارات القائمة على الخوارزميات، التي غالباً ما يشار إليها باسم مشكلة الصندوق الأسود. فالعديد من نظم التعلم الآلي والشبكات العصبية لا توفر للأشخاص المتضررين تفسيراً مفهوماً لمنطقها. وفي سياقات الحوكمة، قد يتعارض هذا الغموض مع مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ويعرض الضمانات الإجرائية للخطر (الحق في فهم القرارات التي تؤثر على الحقوق والالتزامات والطعن فيها، والحق في محاكمة عادلة، والحق في سبيل انتصاف فعال). فممارسة الحقوق في العصر الرقمي تتطلب اتسام تطبيق النظم الآلية بالشفافية وخضوعه للمساءلة لأن الافتقار إلى قابلية التفسير قد يمنع اللجوء إلى العدالة[39]. فالشفافية أمر أساسي للمساءلة وقابلية التفسير ولمراعاة الأصول القانونية وتحديد المسؤولية بوضوح من أجل توفير سبيل انتصاف فعال[40].

35- وتعمل المحاكم والهيئات القضائية الدولية والمحلية على معالجة هذه المسائل. وتعترف أطر إقليمية لحماية البيانات بالحق في عدم الخضوع حصرياً لقرارات آلية ذات آثار جسيمة، وبالحق في الحصول على معلومات مفيدة عن المنطق الذي تستند إليه تلك القرارات، في حال صدورها[41]. ولا تزال مسألة ما يشكل تفسيراً ذا مغزى للنماذج المعقدة موضع خلاف. فبينما يدعو البعض إلى تبسيط الأسباب أو اتخاذ تدابير شفافية، يحذر آخرون، في حالة نظم التعلم العميق، من أن التفسيرات اللاحقة لنشر تلك

(36) المساهمة المقدمة من منتدى جنيف لحقوق الإنسان.

(37) المساهمات المقدمة من أيرلندا والمكسيك وسنغافورة وإسبانيا، وجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان والمطالب الديمقراطية والثقافية للأذريين في إيران، والشبكة الكورية التقدمية، ومنظمة الشفافية الدولية.

(38) انظر A/HRC/56/68.

(39) انظر A/HRC/48/31.

(40) قرار مجلس حقوق الإنسان 18/54؛ والمساهمة المقدمة من مؤسسة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية.

(41) Regulation (EU) 2016/679 on general data protection, art. 22.

النظم قد تكون تقنية إلى حد مفرط أو مجرد افتراضات[42]. وعلى الرغم من هذه المناقشات، فإن المسار يشير إلى أن قابلية التفسير تمثل ضمانة أساسية.

36- ويؤدي الغموض أيضاً إلى وجود فجوة في المساءلة. فعندما يتسبب نظام ذكاء اصطناعي في ضرر، قد تتوزع المسؤولية بين مستحدثي النظام وموردِيه والسلطات العامة التي تشتري هذه النظم وتنشرها. ويؤدي هذا الغموض إلى المساس بالحق في سبيل انتصاف فعال بموجب الفقرة 3 من المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لأن الأفراد المتضررين لا يستطيعون بسهولة تحديد الطرف المسؤول الواجب مساءلته. ويثير هذا مسائل تتعلق بالمساءلة، بما في ذلك أسئلة تتعلق بتحديد المسؤولية عن انتهاكات الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وتوزيع المسؤولية بين الأطراف المعنية، مثل سلطات الدولة التي تنشر أنظمة الذكاء الاصطناعي والشركات التي تصممها وتمُد بها. وتتفاقم المشكلة عندما تُسند المهام العامة فعلياً إلى نظم مملوكة محمية بالسرية التجارية أو بمطالبات ملكية فكرية، مما يحرم كلاً من المسؤولين الحكوميين وأفراد عامة الجمهور من إمكانية الاطلاع الكافي على الأسس التي تستند إليها القرارات[43]. وفي سياق القطاع العام، قد يؤدي هذا الغموض إلى تقويض مبادئ المساءلة الإدارية الراسخة وواجب السلطات العامة توضيح الأسباب التي تستند القرارات التي تمس حقوق الأفراد. وقد شدد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على ضرورة أن تتحلى مؤسسات الأعمال بالشفافية فيما يتعلق بتصميم وتشغيل تكنولوجيات المراقبة وغيرها من التكنولوجيات عالية المخاطر التي تزوِّد بها الحكومات[44]. وقد شدد كلٌ من الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على ضرورة وجود ذكاء اصطناعي قابل للتفسير، وإجراء تقييمات للأثر الخوارزمي، وإدماج بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان في جميع مراحل دورة حياة الذكاء الاصطناعي[45].

37- ونظراً لهذه المخاطر، لا بد من اتخاذ تدابير وقائية منهجية سابقة إلى جانب تدابير تصحيحية لاحقة. وتشمل العناصر الضرورية، إجراء تقييمات إلزامية لأثر النظم الآلية لاتخاذ القرار على حقوق الإنسان، وإجراء عمليات تدقيق منتظمة لها، وإنشاء سجلات عامة بها، فضلاً عن وجود سلطات إشراف مستقلة. ومن شأن اتباع نهج وقائي من هذا القبيل أن يجسد الإجماع على أن آليات الانتصاف التقليدية قد تأتي متأخرة جداً في البيئات القائمة على البيانات وبتطورها بسرعة بالغة[46]. وفي الوقت نفسه، تؤكد مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على الشفافية وقابلية التفسير والإشراف البشري باعتبارها عناصر أساسية، وتدعو إلى وضع آليات تمكّن الأشخاص المتضررين من الطعن في النتائج (المبدأ 1-3).

4- التهديدات المحدقة بحرية التعبير، والحصول على المعلومات، والمشاركة الديمقراطية

38- إن أثر الذكاء الاصطناعي على حرية التعبير وسلامة المجال العام يستدعي اهتماماً عاجلاً لأن الحكم الرشيد يفترض مسبقاً وجود جمهور مستنير وبيئة تعددية لتبادل الأفكار وعمليات سياسية عادلة وشفافة. ومن المسائل البارزة في هذا الصدد، انتشار المعلومات المضللة التي يُنتجها الذكاء الاصطناعي

(42) OECD, AI Principles. متاحة في: https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/ai-principles.html.

(43) المساهمة المقدمة من الشبكة الكورية التقدمية.

(44) انظر A/HRC/48/31.

(45) انظر A/HRC/59/32 وA/HRC/59/53.

(46) اليونسكو، التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (باريس، 2022)؛ و Matthew U. Scherer, "Regulating Artificial intelligence systems: risks, challenges, competencies, and strategies", *Harvard Journal of Law & Technology*, vol. 29, No. 2 (spring 2016).

والتي تهدد إمكانية الحصول على معلومات موثوقة من خلال إنتاج نصوص وصور ومقاطع فيديو واقعية كاذبة أو مضللة، بتكلفة ضئيلة وعلى نطاق واسع[47]. فعلى سبيل المثال، قبل إجراء الانتخابات في بلدان شتى، وثق المراقبون وجود شبكات منسقة ومقاطع فيديو مزيفة تزييفاً عميقاً تهدف إلى تشويه سمعة مرشحين أو تقليل إقبال الناخبين على التصويت[48]. وتزداد هذه الديناميات تعقيداً عندما تنتشر المعلومات المضللة عبر تطبيقات التراسل المشفرة، مما يجعل من الصعب توفير معلومات بديلة موثوقة[49]. ويؤدي الاستخدام الخبيث لهذه التكنولوجيات إلى إضعاف الثقة في بيئة المعلومات برمتها. فحالما يدرك الأفراد أنه يمكن إنتاج المحتوى المزيف بطريقة مقنعة، فإنهم قد ينظرون إلى الحقائق الخالصة نفسها على أنها محتويات مزيفة محتملة، مما يؤثر على صنع السياسات القائم على الأدلة وعلى ثقة الجمهور في الإعلام الحكومي. وعلاوة على ذلك، يمكن للجهات الفاعلة السياسية والأطراف المهتمة الأخرى تحليل البيانات الشخصية لتقديم محتوى مقنع مصمم خصيصاً يهدف إلى التأثير على سلوك الناخبين أو إلى تقليل مشاركتهم. وقد تشكل هذه الممارسات، لا سيما عندما تستند إلى التصنيف المنتهك للخصوصية، انتهاكاً للحق في الخصوصية وتعوق حرية تكوين الرأي، وهو ما يمثل عنصراً أساسياً من عناصر حرية الفكر والتعبير وشرطاً أساسياً للمشاركة الفعالة في الشأن العام[50]. وعلاوة على ذلك، فإن خوارزميات التوصية المدرجة في المنصات القائمة على الذكاء الاصطناعي، التي تعمل باستمرار على تضخيم الروايات المتحيزة بهدف تعظيم التفاعل، يمكن أن تؤثر بمرور الوقت على تشكيل المعتقدات دون وعي المستخدم، مما يثير مخاوف بشأن الاستقلال الفكري. وتؤدي هذه الديناميات إلى إضعاف الحوكمة من خلال تقويض الأساس الواقعي المشترك، مما يعزز الاستقطاب ويعوق المناقشات السياساتية العقلانية.

39- وهناك أضرار لا تمس حرية التعبير فحسب، بل تمس أيضاً المساواة وأمن الفرد على شخصه. فقد أعرب مجلس حقوق الإنسان عن قلقه إزاء إمكانية أن يؤدي التلاعب بالمعلومات، بما في ذلك من خلال التكنولوجيات الرقمية، إلى تأجيج العنف والنزاع، ودعا الدول إلى تشجيع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على التصدي للمعلومات المضللة مع احترام حقوق الإنسان[51]. ويمكن للذكاء الاصطناعي أيضاً أن يوسع نطاق انتشار المحتوى الذي يحض على الكراهية أو التمييز من خلال إنتاج العديد من الصيغ المختلفة التي تتفادى مرشّحات المحتوى الأساسية، مما يفاقم المخاطر التي تهدد كرامة المجتمعات المستهدفة وسلامتها ومساواتها.

40- وهناك جانب آخر يتعلق بالرقابة وضبط المحتوى. فقد تنشر الدول الذكاء الاصطناعي لرصد المحتوى الإلكتروني وتقييده على نطاق واسع. وعلى الرغم من أن حذف المواد غير القانونية قد يكون مشروعاً، فإن مرشّحات المحتوى الآلية تنزع إلى الإفراط في حذف المحتوى وغالباً ما تتجاهل السياق أو السخرية أو الخطاب الذي يخدم المصلحة العامة، مما يهدد بتدخل غير مبرر في التعبير القانوني عن الرأي ويؤدي إلى إحداث أثر مثبِّط. ويجب أن يتوافق أي تقييد لحرية التعبير، بما في ذلك التدابير المتخذة لمكافحة المعلومات المضللة، توافقاً صارماً مع متطلبات الفقرة 3 من المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأن يستوفي مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب. ويجب ألا تُستخدم التدابير الرامية إلى التصدي للمعلومات المضللة ذريعةً لتقييد حرية التعبير المشروعة تقييداً غير مبرَّر[52].

(47) المساهمة المقدمة من الجامعة الأمريكية.

(48) Freedom House, “Freedom on the Net 2019: the crisis of social media” (Washington, D.C., 2019).

(49) A/HRC/61/68، الفقرة 74.

(50) انظر A/73/348 وA/HRC/47/25. انظر أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34(2011)، الفقرتان 9 و10.

(51) قرار مجلس حقوق الإنسان 10/55. انظر أيضاً A/HRC/61/68، الفقرة 70.

(52) A/HRC/61/68، الفقرة 21.

41- وتقوض هذه الظواهر مُجتمعةً الثقة في بيئة المعلومات. فعندما يفقد الأفراد الثقة في صحة ما يقرؤونه أو يشاهدونه، أو في صحة تفاعلاتهم عبر الإنترنت، يتدهور التماسك الاجتماعي، الأمر الذي يقوض دعامة أساسية من دعائم الحكم الرشيد. وعلاوة على ذلك، تنزع هذه الشكوك إلى أن تمتد لتشمل المعلومات بجميع أشكالها، مما يشكل تحديات كبيرة لوسائل الإعلام الإخبارية والمؤسسات البحثية والهيئات الحكومية التي تعتمد على التواصل الرقمي. ويتطلب التصدي لهذه التحديات اتباع نُهج تعاونية تتسم بتعدد الأطراف المعنية[53]. ويجب على الدول والمنصات الخاصة والمجتمع المدني أن يتعاونوا معاً لوضع ضمانات مناسبة. وتشمل هذه الضمانات، كفالة الشفافية في الإعلانات السياسية، وتوسيم المحتوى الذي يُنتج بواسطة الذكاء الاصطناعي، وإدراج أدلة مناسبة على أن المحتوى من صنع البشر، والاستثمار في الدراية الإعلامية والرقمية لتعزيز قدرة المجتمع على الصمود[54]، واتخاذ تدابير تعزز الإنصاف والتعددية في نظم التوصية. ويجب أن تتوافق أي قيود تُفرض على حرية التعبير سعياً لتحقيق هذه الأهداف مع المعايير الدولية المتمثلة في الشرعية والضرورة والتناسب.

42- إن الآثار السلبية المحتملة للذكاء الاصطناعي على حرية التعبير والمشاركة الديمقراطية واسعة النطاق وتشمل النظام بأسره. فهي تقوض قدرة الجمهور على المشاركة في حوار مستنير وعلى مساءلة السلطات، مما يؤدي إلى إضعاف نسيج الحكم الديمقراطي. غير أن هذه النتائج ليست حتمية ويمكن تجنبها من خلال بذلت مختلف الأطراف المعنية جهوداً دؤوبة تحافظ على دور الإنسان وعلى التعددية والثقة، بما يتوافق مع حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن بين الوسائل الأخرى، يعد إدراج ضمانات مناسبة لإثبات المحتوى الإنساني الصنع أمراً ضرورياً للحفاظ على الثقة في المجال العام الرقمي بما يكفل أن تجسد المشاركة في العمليات الديمقراطية مساهمة البشر مساهمةً حقيقية فيها[55]. ويمكن أن تساعد هذه التدابير في الحفاظ على مصداقية المشاركة المدنية، مع الحد من المخاطر المرتبطة بالمعلومات المضللة، والسلوك الزائف المنسق، والتأثير غير المبرر على عمليات صنع القرار.

5- التشغيل الآلي والحق في العمل: طرد العمالة واتساع رقعة عدم المساواة

43- قد يشكل التشغيل الآلي القائم على الذكاء الاصطناعي تحديات كبيرة للحق في العمل المنصوص عليه في المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فعلى الرغم من أن التقدم التكنولوجي أدى على مر التاريخ إلى طرد أشكال معينة من العمالة وخلق أشكال أخرى منها، فإن سرعة نشر الذكاء الاصطناعي ومداه في عصرنا الحالي لم يسبق لهما مثيل، إذ أنهما يتجاوزان نطاق الأعمال اليدوية المعتادة ليشمل المهام الإدارية والإبداعية ومهام اتخاذ القرار. وتتوزع آثار طرد العمالة الناجم عن الذكاء الاصطناعي توزيعاً غير منصف. فغالباً ما توظف القطاعات المعرضة لخطر التشغيل الآلي أعداداً غير متناسبة من الأشخاص المنتمين إلى فئات مهمشة. وتواجه النساء، اللواتي غالباً ما يكن ممثلات تمثيلاً مفرطاً في الوظائف المكتبية والإدارية، أكثر من غيرهن بكثير خطر فقدان وظائفهن من جراء التشغيل الآلي[56]. وعلاوة على ذلك، فإن العواقب لا تقتصر على الاقتصادات المتقدمة. فالبلدان النامية، التي عادة ما كانت تعتمد على الصناعات كثيفة اليد العاملة كمسار للتنمية الاقتصادية، تواجه مخاطر خاصة لأن التشغيل الآلي قد

(53) انظر A/HRC/47/52.

(54) قرار مجلس حقوق الإنسان 5/57.

(55) Bryan Ford, “Identity and personhood in digital democracy: evaluating inclusion, equality, security, and privacy in pseudonym parties and other proofs of personhood” (2020).

(56) Paweł Gmyrek and others, “Generative AI and jobs: a global analysis of potential effects on job quantity and quality”, ILO Working Paper No. 96 (Geneva, 2023).

يقوض مزايا تكلفة العمالة التي تعتمد عليها استراتيجياتها الإنمائية. وقد حذرت تحليلات الأمم المتحدة من أن نسبة كبيرة من الوظائف في البلدان النامية قد تكون معرضة للتشغيل الآلي، مما يثير مخاوف بشأن الفقر والاستقرار الاقتصادي وتوسيع رقعة عدم المساواة على الصعيد العالمي[57].

44- وبصرف النظر عن العواقب الاقتصادية، فإن طرد العمالة الجماعي الناجم عن الذكاء الاصطناعي يمس كرامة الإنسان وتماسك المجتمع. فالعمل، بالنسبة إلى معظم الأفراد، لا يشكل مجرد مصدر دخل فحسب، بل هو أيضاً أساس لهوية الفرد وهدفه في الحياة ومشاركته في المجتمع. وقد يؤدي الاستغناء المفاجئ عن العمال الراغبين في العمل إلى تكبد تكاليف نفسية واجتماعية باهظة تشمل الشعور بالغربة وفقدان تقدير الذات. وتستلزم هذه التطورات استجابات إدارية استباقية. فضمان عدم ترك أحد خلف الركب يتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة تكفل احترام الحق في العمل، بما في ذلك الحصول على فرص عمل لائق، باعتباره عنصراً أساسياً للحكم الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي.

6- استهلاك الطاقة والحقوق البيئية: مهددات الاستدامة

45- وتنتج عن نشر نظم الذكاء الاصطناعي من جانب السلطات العامة بصمة مادية كبيرة، غالباً ما يتم تجاهلها، لها انعكاسات على الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة[58]. فعلى العكس من التصور السائد الذي يعتبر الذكاء الاصطناعي مجرد تكنولوجيا غير مادية، تتطلب الهياكل الأساسية للذكاء الاصطناعي استهلاكاً مكثفاً للموارد. فقد أدى النمو الهائل في الطلب على القدرات الحوسبية اللازمة لتدريب النماذج الضخمة وتنفيذ تحليل البيانات آنياً إلى زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة. وتشير التوقعات إلى أن احتياجات مراكز البيانات من الطاقة سترتفع ارتفاعاً حاداً بحلول عام 2030، مما ينذر بخطر زيادة الاعتماد على الوقود الأحفوري لتلبية الاحتياجات الأساسية من الطاقة[59]. ويهدد هذا المسار بتقويض الالتزامات العالمية المتعلقة بالمناخ ويسهم في التلوث الجوي المحلي، مما يشكل مخاطر على الصحة العامة والنظم البيئية.

46- وإلى جانب انبعاثات الكربون، تشكل إدارة الحرارة في هياكل الذكاء الاصطناعي الأساسية ضغطاً كبيراً على موارد المياه العذبة[60]. وغالباً ما يتنافس الاستهلاك الكبير للمياه اللازم لتبريد مراكز البيانات مع احتياجات المجتمعات المحلية، لا سيما في المناطق التي تعاني من إجهاد مائي. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الحكم الرشيد في هذا السياق في انعدام الشفافية فيما يتعلق بالبيانات البيئية. فكبار مقدمي خدمات التكنولوجيا غالباً ما لا يفصحون عن أرقام دقيقة بشأن سحب المياه واستهلاكها، مما يعوق قدرة السلطات العامة والمجتمع المدني على ضمان المساءلة وينتهك الحق في الحصول على المعلومات الضرورية لإدارة الموارد إدارةً فعالة وتشاركية.

47- وعلاوة على ذلك، فإن دورة حياة الذكاء الاصطناعي تسهم في استمرار أنماط الإجحاف البيئي وعدم المساواة على الصعيد العالمي. فالأجهزة اللازمة لمعالجة البيانات باستخدام الذكاء الاصطناعي تدفع استخراج المعادن الحرجة، التي غالباً ما يتم الحصول عليها من البلدان النامية في ظروف قد تنتهك حقوق العمال والمعايير البيئية. والتقادم السريع لهذه الأجهزة يسرع وتيرة تراكم النفايات الإلكترونية، التي تتحمل البلدان النامية أكثر من غيرها عبء التخلص منها. وتعكس هذه الدينامية شكلاً من أشكال الفجوة الرقمية،

(57) World Social Report 2020: Inequality in a Rapidly Changing World (United Nations publication, 2020).

(58) المساهمات المقدمة من شيلي، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان والمطالب الديمقراطية والثقافية للأذريين في إيران، ومعهد الحقوق الرقمية، ومركز الدراسات المتقدمة في القانون الإنساني، ومنتدى جنيف لحقوق الإنسان.

(59) International Energy Agency, Energy and AI: World Energy Outlook Special Report (2025).

(60) Joyeeta Gupta, Hilmer Bosch and Luc van Vliet, "AI's excessive water consumption threatens to drown out its environmental contributions", The Conversation, 21 March 2024.

حيث تتركز الفوائد الاقتصادية المستمدة من الذكاء الاصطناعي في البلدان المتقدمة، في حين تُلقى الآثار البيئية الخارجية وتدهور الموارد على عاتق البلدان النامية، مما يؤدي إلى ترسيخ أوجه التفاوت العالمية القائمة. وبناءً على ذلك، يجب على الدول التي تسعى إلى تسخير الذكاء الاصطناعي لتعزيز الحكم الرشيد أن تعالج هذه الآثار البيئية والتوزيعية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

7- الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة وفي سياق الاحتجاز: صون الإنصاف وكرامة الإنسان

48- تشتد المخاوف المتعلقة بنشر الذكاء الاصطناعي بوجه خاص في مجال إقامة العدل. فالذكاء الاصطناعي بات يُدمج أكثر فأكثر في الأنظمة القضائية لأداء المهام الإدارية، بما في ذلك إدارة ملفات القضايا، والترجمة، وحجب الهوية آلياً في سياق الأحكام القضائية، والتسجيل الإلكتروني، وكذلك في محركات البحث القانونية وكأداة تساعد القضاة والمحامين في إعداد موجزات القضايا أو تحليل السوابق القضائية[61]. وبدأت المحاكم والسلطات القضائية أيضاً في استكشاف أدوات تقييم المخاطر المعزَّزة بالذكاء الاصطناعي للمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالكفالة والإفراج المشروط وإصدار الأحكام[62]. ومع أن هذه التطبيقات قد تحسن الكفاءة في مواجهة عبء القضايا الثقيل، فإنها تثير تساؤلات جوهرية عن مدى إمكانية إسناد المهام القضائية الأساسية إلى النظم الخوارزمية. فقد يقوض ذلك استقلال القضاء إذا كانت السلطة التنفيذية أو التشريعية، وليس السلطة القضائية نفسها، هي المسؤولة عن اختيار بيانات تدريب تلك النظم أو تصميم الخوارزميات أو الإشراف على نظم الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المحاكم، لا سيما عندما تُسند هذه المهام إلى شركات خاصة[63]. فجوهر المحاكمة العادلة يكمن في التداول البشري وفي المساءلة. ومع أن الذكاء الاصطناعي قد يساعد في العمليات القضائية، فإن القضاة يؤدون دوراً لا غنى عنه في ممارسة السلطة التقديرية ومراعاة الطابع الخاص لكل قضية على حدة. وبناءً على ذلك، شدد قادة الجهاز القضائي على وجوب أن يظل البشر، وليس الآلات، هم صانعو القرار النهائي في شؤون العدالة[64]. فالإشراف البشري الصارم والشفافية وقدرة الأطراف على فهم دور الذكاء الاصطناعي والطعن فيه، أمورٌ أساسية في جميع هذه الحالات. فقد يؤثر غموض أنظمة الذكاء الاصطناعي سلباً على الحق في الحرية وحق الفرد في الأمان على شخصه والحق في محاكمة عادلة، وهي حقوق تكفلها المادتان 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، عندما يتعذر على المتهمين الطعن في القرارات التي تمسهم. وإدراكاً لهذه المخاطر، بدأت بعض الولايات القضائية في تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي المخصصة للاستخدام من جانب السلطات القضائية على أنها تنطوي على مخاطر عالية، كما بدأت في حظر استخدام تقييمات المخاطر القائمة على الذكاء الاصطناعي التي تعتمد حصراً على التصنيف أو على السمات الشخصية في التنبؤ بارتكاب الجرائم[65]. وبناءً على ذلك، يجب التعامل مع مسألة إدماج الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية بالحذر الواجب للحفاظ على استقلال القضاء، ونزاهة الإجراءات، وثقة الجمهور في إقامة العدل.

49- وفي المؤسسات الإصلاحية، أدى إدخال النظم المدعومة بالذكاء الاصطناعي إلى ظهور مخاوف إضافية تتعلق بحقوق الإنسان. فبعض المرافق التي شُيدت حديثاً، والتي غالباً ما يطلق عليها اسم

(61) انظر A/79/296.

(62) Council of Europe, European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence in Judicial Systems and Their Environment (Strasbourg, 2019).

(63) انظر A/79/296؛ واليونسكو، *مجموعة الأدوات العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون المعدّة للجهات القضائية* (باريس، 2024).

(64) اليونسكو، "التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي". انظر أيضاً اليونسكو، " إرشادات استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم والهيئات القضائية" (باريس، 2025).

(65) Regulation (EU) 2024/1689 of the European Parliament and of the Council of 13 June 2024 laying down harmonised rules on artificial intelligence.

«السجون الذكية»، تستخدم تقنيات التعرف على الأشخاص من سمات وجوههم والمراقبة باستخدام القياسات الحيوية والتحليلات التنبؤية لتعزيز الأمن والكفاءة التشغيلية. ومع أن هذه الأدوات قد تسهم في الحد من العنف ومن تهريب البضائع المحظورة، فإنها تنطوي على خطر إضعاف الطابع الإنساني لبيئة الاحتجاز من خلال التقليل إلى أدنى حد من التفاعل الشخصي ومن ممارسة السلطة التقديرية المهنية. ويمكن أن تؤدي المراقبة الخوارزمية المستمرة للأشخاص مسلوبي الحرية إلى تفاقم مشاعر العزلة، وقد يقوض الإفراط في الاعتماد على التشغيل الآلي في إدارة الاحتجاز جهود إعادة التأهيل من خلال إزالة العنصر البشري الضروري لتقديم الرعاية والتقييم الفردي. وتشدد قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) على أهمية التواصل البشري الفعلي، حيث تنص على أن العزل المطول من دون تواصل يعد شكلاً من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (القاعدتان 43 و44). وبناءً على ذلك، فإن استخدام التشغيل الآلي دون ضوابط في مراكز الاحتجاز قد يتعارض مع الالتزام المتعهد به بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والمتمثل في معاملة جميع الأشخاص مسلوبي الحرية معاملة إنسانية تحترم الكرامة المتأصلة في شخص الإنسان.

ثالثاً- بناء ذكاء اصطناعي يحترم الحقوق من أجل الحكم الرشيد

ألف- تحيز البيانات والاختلال العالمي في تطوير الذكاء الاصطناعي: التحديات التي تواجه حقوق الإنسان

50- يتمثل أحد التحديات الأساسية في تحيز البيانات والخوارزميات، الذي يضاعفه تركّز تطوير الذكاء الاصطناعي في يد عدد محدود من الجهات الفاعلة والسياقات. فغالباً ما تعكس نظم الذكاء الاصطناعي القيم والافتراضات والقيود المتأصلة في تصميمها والبيانات التي دُربت استناداً إليها. ولا تزال صناعة الذكاء الاصطناعي والبحوث التي تجرى في هذا المجال تخضع لهيمنة عدد قليل من الدول المتقدمة تكنولوجياً وبعض الشركات الكبرى، وبالتالي، فإن العديد من هذه النظم يجسد مجموعة محدودة من وجهات النظر. ويثير ذلك مخاوف من عدم تماشي تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي مع السياقات الثقافية والاجتماعية والإقليمية المتنوعة أو عدم تمثيلها إياها تمثيلاً كافياً.

51- وقد وُصفت هذه الظاهرة بأنها شكل من أشكال الاستعمار الرقمي، حيث تؤدي هيمنة قلة من كبار المزودين بخدمات التكنولوجيا وأطرهم المعيارية إلى إدامة أنماط الإقصاء التاريخية[66]. وغالباً ما تعتمد البلدان التي لا يزال قطاع الذكاء الاصطناعي فيها في مرحلة مبكرة نظم ذكاء اصطناعي أو أطراً تنظيمية استُحدثت خارج حدودها وصُممت لفائدة الاقتصادات المتقدمة تكنولوجياً في المقام الأول. وكثيراً ما تطبق هذه الحلول من دون مساهمة تذكر من صانعي السياسات المحليين أو المجتمعات المتأثرة. وقد تؤدي اختلالات النفوذ إبان عمليات التنفيذ إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. وقد يؤدي اتباع نهج موحد في التعامل مع الذكاء الاصطناعي إلى تجاهل نظم المعارف المحلية، ولا سيما تلك الخاصة بالشعوب الأصلية، من دون قصد عندما لا تكون التكنولوجيا متوائمة مع السياقات الثقافية والاجتماعية المحددة. وفي هذه الحالات، قد تؤدي أطر الذكاء الاصطناعي المتجانسة المستوردة من مصادر خارجية إلى تهميش القيم والخبرات المحلية[67]. وآثار تحيز البيانات والخوارزميات على حقوق الإنسان آثارٌ مباشرة وهامة. ذلك أن الخوارزميات المتحيزة أو التمييزية يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير متكافئة وغير عادلة، مما

(66) Jake Okechukwu Effoduh and Miracle Okumu Mudeyi, "TWAILing AI governance: will third world countries be left behind?" TWAIL Review (7 August 2025).

(67) المساهمة المقدمة من مؤسسة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية.

يشكل انتهاكاً فعلياً لمبدأي المساواة وعدم التمييز. وإذا لم يتم التصدي لهذه الأنظمة، فإنها قد تؤدي إلى ترسيخ ما يُعرف بـ«الإجحاف الآلي»، حيث تؤدي القرارات الخوارزمية غير الشفافة إلى حرمان الأفراد من المعاملة العادلة، ومن الوصول إلى الخدمات أو الفرص، استناداً إلى بيانات معيبة أو متحيزة. ويرجح أن تؤثر هذه الأضرار تأثيراً غير متناسب على الأشخاص المنتمين إلى الفئات المهمشة والمستضعفة، مما يؤدي إلى توسيع الفجوات القائمة.

52- ويتطلب التصدي لهذه التحديات إدماج مبادئ حقوق الإنسان والإنصاف والتنوع في جميع مراحل تطوير الذكاء الاصطناعي[68]. فالتعديلات التقنية وحدها لا تكفي لأن ثمة حاجة إلى تغييرات أوسع نطاقاً فيما يتعلق بتنوع القائمين على تطوير نظم الذكاء الاصطناعي والأهداف التي صُممت هذه النظم لخدمتها. ويعد ضمان المشاركة المتنوعة والتصميم الشامل للجميع في جميع مراحل دورة حياة الذكاء الاصطناعي، بدءاً من جمع البيانات ومروراً بتصميم الخوارزميات وانتهاءً بنشر تلك النظم، أمراً ضرورياً لتقليل التحيز وتعزيز المساءلة. ومن خلال إدماج طائفة أوسع من وجهات النظر، يمكن لنظم الذكاء الاصطناعي وأطر الحوكمة التي تعمل هذه النظم في إطارها أن تجسد الاحتياجات والقيم المجتمعية المتنوعة تجسيداً أفضل.

53- وتظهر على المستوى الشعبي مبادرات مشجعة ترمي إلى إضفاء طابع ديمقراطي على الذكاء الاصطناعي. ويتعاون علماء البيانات في مختلف المناطق، بما فيها أفريقيا وآسيا، لاستحداث مجموعات بيانات وأدوات ملائمة للغات المحدودة الموارد والاحتياجات المحلية. وتهدف هذه الجهود إلى جعل الذكاء الاصطناعي أكثر شمولية وملاءمة من الناحية الثقافية والتصدي للنهج الموحدة التي لا تراعي السياقات المتنوعة. وقد بدأت الجهود الدولية الرامية إلى وضع معايير في هذا المجال تعكس هذه المخاوف[69]. ففي عام 2021، دعت اليونسكو الدول إلى ضمان أن يراعي تطوير الذكاء الاصطناعي حقوق الإنسان، ويحتضن التنوع، ويتمسك بمبدأ الإنصاف[70]. ويتطلب تطبيق هذه المبادئ إعادة النظر في الافتراضات التصميمية الاعتيادية وإشراك الخبراء المحليين في عملية التطوير. وينبغي أن تتوافق نظم الذكاء الاصطناعي مع القيم القانونية والثقافية المتعددة بدلاً من فرض معايير خارجية سهواً. وعلاوة على ذلك، يجب تطبيق الإطار الدولي لحقوق الإنسان نفسه على الذكاء الاصطناعي بطريقة تراعي الاعتبارات الثقافية. ويحذر بعض الفقهاء من أن الاعتماد على القانون الدولي لحقوق الإنسان دون إيلاء الاعتبار الواجب للسياقات المحلية قد ينم ضمناً عن توجه فرداني لا يستوعب المفاهيم الجماعية أو المجتمعية للحقوق السائدة في بعض السياقات الثقافية استيعاباً كاملاً. وبناءً على ذلك، ينبغي تفسير المعايير العالمية المتعلقة بحماية البيانات أو شفافية الخوارزميات وتطبيقها بطرق تحترم حقوق الإنسان الأساسية، مع مراعاة الاختلافات الثقافية والقانونية المناسبة في آليات المساءلة على المستوى المحلي.

باء- ضمان المشاركة المجدية والإدماج

54- يتمثل أحد التحديات الرئيسية في تسخير الذكاء الاصطناعي لأغراض الحكم الرشيد في غياب المشاركة المجدية من جانب مختلف الأطراف المعنية في عمليات صنع القرار الرئيسية. فغالباً ما تُصاغ الاستراتيجيات الرفيعة المستوى والمبادئ التوجيهية الأخلاقية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي من جانب خبراء من عدد محدود من الدول التي يتركز فيها تطوير الذكاء الاصطناعي، بلا مساهمة كافية من المناطق الأخرى. وغالباً ما تستبعد عمليات صوغ السياسات أشد الأشخاص تضرراً من الخدمات العامة

(68) انظر A/HRC/59/32.

(69) انظر A/HRC/53/42.

(70) "التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي".

أو نظم المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بمن في ذلك أفراد عامة الجمهور والأشخاص المنتمون إلى المجتمعات المهمشة والدول الأصغر حجماً أو الأقل تقدماً من الناحية التكنولوجية. وهذا الاستبعاد انعكاسٌ لعجز ديمقراطي أوسع نطاقاً في مجال حوكمة تكنولوجيات المعلومات. وسيتعذر ترجمة مبادئ الذكاء الاصطناعي المعتمدة عالمياً إلى واقع ملموس ما لم تراع أولويات الغالبية العظمى من سكان العالم.

55- وهناك تنوع كبير، في جميع أنحاء العالم، في مستوى تأهب الدول للذكاء الاصطناعي وقدرتها على حوكمته. فقد وضعت بعض الحكومات، ولا سيما في الدول المتقدمة، أطر عمل وطنية وإقليمية في مجال الذكاء الاصطناعي، وهي تشارك بنشاط في المنتديات الدولية، في حين أن العديد من الحكومات الأخرى بدأت للتو في صوغ سياسات أو مبادئ توجيهية في هذا المجال. ويُعد التعاون الإقليمي أحد السبل الكفيلة بإعلاء أصوات الفئات غير الممثلة تمثيلاً كافياً. ففي بعض المناطق، بدأت الدول تتعاون، من خلال المنظمات الإقليمية، في وضع مواقف مشتركة بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقها في مجال الحوكمة بحيث تجسد القيم المحلية المشتركة إلى جانب مبادئ حقوق الإنسان العالمية، مما يدل على أن البلدان النامية قادرة على العمل الجماعي من أجل التأثير على المعايير العالمية الناشئة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. غير أن هذه المبادرات تتطلب دعماً من المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً.

56- والمشاركة المجدية لا تقل أهمية على الصعيد المحلي. فعندما تنشر الحكومات الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، سواء كان ذلك في تشغيل إجراءات تحديد استحقاقات الرعاية الاجتماعية آلياً، أو تنفيذ المراقبة في المدن الذكية، أو استخدام الأدوات القضائية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، ينبغي أن يكون للمتأثرين بذلك من أفراد ومجتمعات، بالإضافة إلى حقوقهم في الحصول على المعلومات والشفافية، دورٌ فعال في تصميم هذه النظم واستخدامها. فقدرة الأفراد على المشاركة في القرارات التي تمس حقوقهم مبدأ من المبادئ العامة للقانون. ومن ثم، فهي تشمل اعتماد تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في مجال الحوكمة. ومع ذلك، لا تزال المشاركة المدنية في سياسات التكنولوجيا محدودة أو سطحية في العديد من البلدان.

57- ولسد هذه الفجوة في الحوكمة، ينبغي للدول أن تنشئ آليات تشاور ورقابة رسميا حيثما تقرر اعتماد نظم ذكاء اصطناعي ذات أثر مجتمعي كبير. وينبغي وضع إجراءات تشاور عام قبل تنفيذ أي نظام مدعوم بالذكاء الاصطناعي من شأنه أن يؤثر على حقوق الإنسان أو على المصلحة العامة. وينبغي ضمان تمثيل المجتمع المحلي والمجتمع المدني في هيئات الرقابة، كما ينبغي إنشاء مجالس لمراجعة الأخلاقيات في سياق المبادرات الحكومية في مجال الذكاء الاصطناعي. ومن خلال إشراك ممثلين عن المجتمعات المتأثرة ومنظمات حقوق الإنسان وخبراء مستقلين، يمكن أن تقيم هذه الهيئات والمجالس الآثار المجتمعية لتطبيق الذكاء الاصطناعي تقييماً أكثر فعالية وأن تسدي المشورة بشأن الضمانات اللازمة. فهذه الأفرقة تقدم معلومات قيمة عن الآثار المترتبة على حقوق الإنسان والسياقات الثقافية التي غالباً ما تغفلها النُهج التكنوقراطية. وإذا أريد للذكاء الاصطناعي أن يخدم أهداف الحكم الرشيد، فإنه يجب تنظيم استخدامه بمشاركة مجدية من جانب مَن يُقصد بهم الاستفادة منه، مما يعزز ثقة الجمهور ويكفل نشره بما يخدم المصلحة العامة.

جيم- تحديد مسؤوليات الأطراف المعنية من أجل تنفيذ ذكاء اصطناعي قائم على الحقوق

58- إن تحقيق الهدف المتمثل في تهيئة بيئة ذكاء اصطناعي تحترم حقوق الإنسان وتمنع الانتهاكات يتطلب عملاً منسقاً من جانب جميع الأطراف المعنية يستند إلى مبادئ المساواة والسيادة[71] والعدالة

(71) في هذا السياق، تشير السيادة إلى قدرة الدول، ولا سيما البلدان النامية، على ممارسة سيطرة فعلية ومستقلة على القرارات السياساتية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وإدارة البيانات، والهياكل الأساسية الرقمية، من دون أي تبعية خارجية غير مبررة. فيما يخص التحديات التي يطرحها تركُّز تطوير الذكاء الاصطناعي ومخاطر التبعية الرقمية، انظر الفقرات 50-54 أعلاه.

الاجتماعية. والدول مسؤولة في المقام الأول عن ضمان تماشي تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويبدأ هذا الواجب بوضع أطر قانونية وتنظيمية محكمة تشمل متطلبات الشفافية والمساءلة والرقابة على عمليات صنع القرار القائمة على الخوارزميات في القطاع العام[72]. وينبغي للحكومات أيضاً أن تستثمر في التثقيف العام وفي الدراية الرقمية لكي يتسنى للأفراد فهم سبل استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الحوكمة ولكي يكونوا على دراية بحقوقهم في هذا السياق. وتحتاج البلدان النامية إلى دعم وهامش تصرف سياساتي كافيين لتنظيم الذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع أولوياتها الاجتماعية المحددة. فبما أن العديد من البلدان النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لوضع أطر حوكمة فعالة للنظم الخوارزمية بشكل مستقل، ينبغي أن يركز التعاون الدولي على بناء القدرات التقنية من خلال نقل التكنولوجيا، والتدريب في مجال التنظيم، وتبادل المعارف بين بلدان الجنوب، بما يمكّن جميع البلدان من تسخير الذكاء الاصطناعي تعزيزاً لحكم الرشيد. وبالتالي، ينبغي أن تظل المعايير العالمية قائمة على المبادئ ومرنة بحيث تتيح للدول تنفيذها بما يتماشى مع سياقاتها المؤسسية والثقافية[73]. ويجب على الحكومات أن ترسخ إدارة الذكاء الاصطناعي بقوة في القيم العالمية لحقوق الإنسان، مع توجيه التطور التكنولوجي توجيهاً فعلياً لخدمة الاحتياجات الوطنية والمحلية.

59- فعندما تفوض الدول مهام تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك في مجالات التعليم والرعاية الصحية والإمداد بالمياه، إلى جهات خاصة، تظل التزاماتها في مجال حقوق الإنسان سارية بالكامل. وعند استخدام نظم الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات العامة، تسري الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ الراسخة، بما في ذلك نسب التصرف إلى الدولة حيثما ينطبق ذلك، ووجوب بذل العناية الواجبة فيما يتصل بالجهات الفاعلة الخاصة في جميع الأحوال. ويجب على الدول أن تحرص على ألا يؤدي نشر الذكاء الاصطناعي إلى تقويض الخدمات وإمكانية الوصول إليها ومقبوليتها وجودتها، وألا يؤدي إلى التمييز أو أي آثار سلبية أخرى على حقوق الإنسان[74]. ويندرج ذلك ضمن الالتزامات الأكيدة للدول في مجال حقوق الإنسان، التي تنطوي على وضع وإنفاذ معايير تنظيمية تنطبق أيضاً على تقديم الخدمات الخاصة المعزَّزة بالذكاء الاصطناعي، وإجراء عمليات رصد وتقييم مستمرة، وضمان إجراء تحقيقات فعالة في حالات انتهاك حقوق الإنسان، وتوفير سبل انتصاف فعالة للأفراد عند المساس بحقوقهم. وتظل التزامات الدولة في هذا السياق سارية المفعول بالكامل بصرف النظر عن الوسائل التكنولوجية التي تُقدم من خلالها الخدمات[75].

60- ويطوِّر القطاع الخاص معظم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي التي تشتريها الحكومات أو تنشرها. وبموجب المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تقع على عاتق جميع مؤسسات الأعمال، بما فيها تلك التي تصمم نظم الذكاء الاصطناعي وتوردها، مسؤولية احترام حقوق الإنسان. وفي الممارسة العملية، ينبغي أن تبذل الشركات العناية الواجبة بحقوق الإنسان في جميع مراحل عملياتها ذات الصلة بتطوير الذكاء الاصطناعي[76]. ويستلزم ذلك التشاور مع الأطراف المعنية، وتقييم المخاطر المحتملة، مثل التحيز الخوارزمي والتمييز وأشكال إساءة الاستخدام الأخرى، وتعديل خيارات التصميم لتقليل الأذى. ويجب على الشركات أيضاً أن تعالج التحيزات النظمية وهيمنة وجهات النظر

(72) انظر A/HRC/48/31.

(73) اليونسكو، "التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي".

(74) انظر A/HRC/59/53.

(75) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 24(2017)، الفقرة 11؛ واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التعليق العام رقم 7، الفقرة 43.

(76) انظر A/HRC/59/32.

الواردة من عدد محدود من المناطق فيما تستحدثه من أدوات ذكاء اصطناعي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنويع قوتها العاملة ومجموعات البيانات المستخدمة في تدريب النماذج، بحيث تعكس التنوع العالمي على نحو أفضل. وعندما تقترن هذه الجهود بإشراك الباحثين المحليين إشراكاً فعلياً واحترام السياقات المحلية على النحو الواجب، فإنها يمكن أن تسهم في ضمان زيادة قدرة منتجات الذكاء الاصطناعي على التكيف مع طائفة أوسع من السياقات الاجتماعية والثقافية.

61- ويؤدي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام والمجموعات المجتمعية والشباب، دوراً لا غنى عنه في ضمان استناد استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الحوكمة إلى حقوق الإنسان. وينبغي تمكين هذه الجهات الفاعلة وتوفير قنوات رسمية تمكنها من المشاركة في عمليات صنع القرار. ويمكن أن تسهم خبرات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في وضع الضمانات اللازمة، مثل شروط إجراء عمليات تدقيق مستقلة للخوارزميات أو آليات تكفل تلقي آراء المجتمع المحلي في نظم الذكاء الاصطناعي المستخدمة في القطاع العام. وتؤدي منظمات المجتمع المدني أيضاً دوراً أساسياً في تشكيل وعي عامة الجمهور بالذكاء الاصطناعي ودرايته به. فمن خلال توضيح الآثار المترتبة على الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان، تمكّن هذه المنظمات المجتمعات المحلية من فهم هذه الآثار ومن المطالبة بالمساءلة عنها.

62- وتقع على عاتق المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، مسؤولية وضع أطر شاملة لتوجيه استخدام الذكاء الاصطناعي من أجل الحكم الرشيد بما يتوافق مع حقوق الإنسان. ويجب أن تدمج الجهود المبذولة على الصعيد العالمي وجهات نظر البلدان النامية إدماجاً صريحاً. فالآراء الواردة من البلدان النامية والمجتمعات المهمشة تحذر مشددةً على ضرورة أن تتجنب المبادرات الدولية تكرار هياكل السلطة الهرمية القائمة تحت ستار الحوكمة العالمية. وبناءً على ذلك، ينبغي أن توضع المعايير الدولية، سواء كان ذلك عن طريق مبادئ توجيهية غير ملزمة أم صكوك محتملة ملزمة قانوناً، من خلال عمليات شفافة شاملة للجميع تتمتع فيها جميع الدول بحق متساوٍ في التعبير عن رأيها. وقد يكون من الضروري استكشاف آليات حوكمة عالمية جديدة من أجل تعزيز مواءمة الذكاء الاصطناعي مع حقوق الإنسان.

رابعاً- التوصيات

ألف- الدول

63- **ينبغي للدول أن تعتمد أطراً تشريعية وتنظيمية شاملة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الإدارة العامة وتنص على إجراء تقييمات لأثره على حقوق الإنسان قبل نشره، على أن تكون تلك التقييمات دورية بعد نشره، وأن تشترط شفافية الخوارزميات وقابليتها للتفسير وتنشئ هيئات رقابة مستقلة لتدقيق نظم الذكاء الاصطناعي من حيث التحيز والدقة وامتثال القانون الدولي لحقوق الإنسان وتكفل إجراء تحقيقات فعالة وتوفير سبل الانتصاف في الحالات التي يؤدي فيها استخدام الذكاء الاصطناعي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان.**

64- **وينبغي للدول أن تضمن مشاركة عامة الجمهور مشاركة مجدية في القرارات المتعلقة بالأخذ بنظم الذكاء الاصطناعي في القطاع العام، وذلك من خلال وضع إجراءات تشاور شفافة تشرك المجتمع المدني والخبراء التقنيين والمجتمعات المتأثرة إشراكاً فعالاً، بما يكفل تجسيد تكنولوجيات الحوكمة للاحتياجات والقيم المجتمعية المتنوعة.**

65- وينبغي للدول أن تنظم استخدام المراقبة المعزَّزة بالذكاء الاصطناعي تنظيماً صارماً منعاً لانتهاك الحق في الخصوصية والحق في حرية التعبير وفي حرية تكوين الجمعيات، مع ضمان توافق أي نشر للذكاء الاصطناعي مع مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب وخضوعه لرقابة قضائية فعالة ومستقلة.

66- وينبغي للدول أن تحمي العمليات الديمقراطية وسلامة البيئات المعلوماتية من خلال تشجيع الدراية الإعلامية والرقمية، وفرض الشفافية في الإعلانات السياسية، وتوسيم المحتوى الذي يُنتج بواسطة الذكاء الاصطناعي، واستكشاف الآليات المناسبة لإثبات الصفة البشرية أو السماح باستخدام آليات من هذا القبيل، ودعم التعددية، مع ضمان أن تحافظ التدابير الرامية إلى مكافحة المعلومات المضللة على توازن مناسب مع حرية التعبير وألا تؤدي إلى رقابة غير مبررة.

67- وينبغي للدول أن تحرص على أن يحافظ إدماج الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية والمؤسسات الإصلاحية على الرقابة البشرية والإنصاف الإجرائي والكرامة المتأصلة في شخص الإنسان، مع حظر الاعتماد الحصري على النظم الآلية في اتخاذ القرارات التي تمس الحرية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تواصل بشري مجدٍ في أماكن الاحتجاز.

68- وينبغي للدول أن تتصدى بشكل استباقي للآثار الاجتماعية والاقتصادية للتشغيل الآلي المعزَّز بالذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال مواءمة النظم التعليمية معه، وتوفير برامج إعادة تأهيل مهني، وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية، بما يحترم الحق في العمل ويضمن انتقالاً عادلاً.

69- وينبغي للدول أن تقيِّم الآثار البيئية المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الاستهلاك الكبير للطاقة والمياه في مراكز البيانات وتوليد النفايات الإلكترونية، وأن تخفف من حدتها، مع ضمان ألا يؤدي السعي إلى الأخذ بالحوكمة المعزَّزة بالذكاء الاصطناعي إلى تقويض الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة أو إلى تحويل الأعباء البيئية إلى البلدان النامية.

باء- المجتمع الدولي

70- ينبغي للمجتمع الدولي أن يضمن حوكمة الذكاء الاصطناعي حوكمةً عالمية شاملة ومنصفة، من خلال ضمان مشاركة البلدان النامية وممثلي بلدان الجنوب مشاركةً مجدية وتمتعهم بالحق في التعبير عن آرائهم على قدم المساواة مع غيرهم في سياق عمليات وضع المعايير الدولية، وكذلك من خلال الحيلولة دون فرض أطر تنظيمية موحدة لا تجسد السياقات المحلية أو تسهم في إدامة أنماط التبعية الرقمية.

71- وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر برامج بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدعم المالي لتمكين جميع الدول، ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض، من وضع وتنفيذ أطر فعالة ومناسبة للسياق لحوكمة الذكاء الاصطناعي، كما ينبغي له أن يجعل تقديم المساعدة الإنمائية الدولية للمشاريع الرقمية مشروطاً بتنفيذ ضمانات مُحكمة لحقوق الإنسان.

72- وينبغي للمجتمع الدولي أن يبحث إمكانية إنشاء آليات مخصصة تابعة للأمم المتحدة، مثل مقرر خاص أو فريق عامل معني بالتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة وآثارها على حقوق الإنسان، من أجل رصد التطورات في هذا المجال وإسداء المشورة بشأن تدابير الحماية. وينبغي النظر أيضاً في وضع إطار عمل مكرّس تحت رعاية الأمم المتحدة يُلزم الدول بالتزامات ملموسة فيما يتعلق بآثار الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان.

جيم- مؤسسات الأعمال

73- ينبغي لمؤسسات الأعمال التي تصمم نظم الذكاء الاصطناعي أو تطورها أو تنشرها أن تحترم حقوق الإنسان بسبل منها بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان طوال دورة حياة الذكاء الاصطناعي، وتقييم مخاطر التحيز الخوارزمي والتمييز وانتهاكات الخصوصية والحد منها، والتشاور مع المجتمعات المتأثرة، وإنشاء آليات فعالة لتقديم الشكاوى بما يمكِّن الأفراد من الإبلاغ عن الأضرار والحصول على تعويض، أو المشاركة في الآليات القائمة من هذا القبيل.

74- وينبغي لمؤسسات الأعمال أن تشجع الذكاء الاصطناعي المنصف والشامل للجميع من خلال تنويع قوتها العاملة ومجموعات البيانات التدريبية بحيث تجسد التنوع العالمي، وضمان أن تكون أدوات الذكاء الاصطناعي قادرة على التكيف مع السياقات الاجتماعية والثقافية والإقليمية المتنوعة، والامتناع عن الممارسات التي ترسخ التحيزات التاريخية أو تفاقِم عدم المساواة الرقمية.

دال- جميع الأطراف المعنية

75- ينبغي لجميع الأطراف المعنية، بمن فيها الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المتأثرة، أن تتعاون من خلال آليات شفافة وشاملة تقوم على تعدد الأطراف المعنية من أجل وضع تدابير حوكمة مراعية لحقوق الإنسان. وينبغي دعم هذا التعاون برصد مستقل الآثار المجتمعية للذكاء الاصطناعي رصداً مستقلاً، وقنوات انتصاف ميسورة الوصول، وأدوات مشتركة، مثل أطر تقييم أثر الخوارزميات، ومعايير تدقيق، وذلك ضماناً لأن تظل حوكمة الذكاء الاصطناعي مركزة على حقوق الإنسان ومستجيبة لاحتياجات الجميع وللكرامة الإنسانية.

76- وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تدعم منظمات المجتمع المدني، لا سيما في البلدان النامية، دعماً فعالاً، من خلال مبادرات التمويل وبناء القدرات، بهدف إذكاء الوعي العام، ورصد آثار الذكاء الاصطناعي، وضمان مشاركة أشد الفئات تضرراً من التكنولوجيات الناشئة في تشكيل نشرها.